

لما تراعى في رتبة وفرض انه متوخر به الخلف واذا كان
 عدم المحوي مع وجود الحاوي الى في رتبة وجوده محتمل كان
 الخلد ممكن لذاته في تلك الرتبة لان وجود الخلد في ذلك
 الحادي وعدم المحوي في ذاته متلازمان بحيث لا يمكن
 انفكاك احدهما عن الاخر في نفس الامر وفي التصور ايضا فلذا
 كان احدهما ممكن غير واجب ترتيبه كان الاخر ايضا ممكنا
 غير واجب في وجود الخلد يكون ممكنا في رتبة وجود الحاوي
 ووجوده محتمل عدم المحوي كذلك صحف ضرورة ان وجود
 الخلد ممكن لذاته فلا يكون الخلد ممكنا في رتبة اصله لان
 ما بالذات لا يتخلف ولا يتخلف وقد يقم للذات المتلازم
 عدم المحوي ووجود الخلد للذات اذا فرض عدم الحاوي والمحوي
 معا فاحتمل المتلازمين اعني عدم المحوي يتحقق مع انتفاء الاخر
 اعني وجود الخلد اقول فيه بحث لان عدم المحوي ووجود الخلد
 فيما نحن فيه متلازمان كما بيناه والدعابة لنا في اننا
 بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة ان الحاوي ليس عدته نطقا

مطلق المحوي بل محوي معين فوجود الخلد وان استلزم
 المحوي العيين لكن عدم المحوي المعين لا يستلزم وجود الخلد
 فلذا لم يزم بينهما وقد يقم جواز ان يكون احد العقلين واجبا
 بالذات والاخر واجبا لغيره كما لو اجب معلوله للدول جلا لزم
 من امكان احدهما في رتبة امكان الاخر فيها فان قلت
 جاز ان يتخلف متلازمان في الوجود مع ان الواجب بالضرورة
 ارتقاء دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما
 قلت امكان ارتقاء احدهما نظر الى ذاته لا يقيد جواز انفكاكه
 عن الاخر وانما يقيد امكان ارتقاءه نظر الى الاخر فظهر
 ان المؤثر في الافلاك عقول متكثرة قيل لم لا يجوز ان يكون
 المؤثر في الفلك نفس او عوضا واجبين الدول بان المؤثر
 لو كان نفس المكان تاثيره فيه بواسطة الجو الذي هو الهوا
 في صدور افعا لهما عنهما واذا كان كذلك لزم تقدم
 الجسم بالطبع على الفلك فهو اعم وبالنسبة اليه المحوي
 وبين بطلانها بما ذكره ابن ابي بابر النوراني

Copyrighted by King Fahd University